بنمو سنوي وصل إلى 5 في المئة

«المركز»: الإنفاق الإعلاني في دول مجلس التعاون بلغ 5.8 مليارات دولار

نشر المركز المالي الكويتي «المركز» مؤخرا دراسة حول صناعة الإعلام في دول مجلس التعاون الخليجي، حيث يقدم في هذه الدراسة تحليلا للمتغيرات في صناعة الإعلام في المنطقة، ويحدد موارد الدخل وتطورات الإنفاق الإعلاني فيه. كما يناقش التقرير الدوافع الرئيسية للطلب في القطاع الإعلامي، محدداً الظواهر الجديدة والتحديات الطارئة عليه.

وتشير دراسة «المركز» إلى أن صناعة الإعلام حول العالم باتت تواجه العديد من التحديات منذ أن ابتدأت الأزمة المالية العالمية في عام 2008 وأبرز هذه التحديات هو انخفاض الدخل، إلا أن وسائل الإعلام في دول مجلس التعاون الخليجي لم تتأثر بالقدر الذي تأثرت به وسائل الإعلام في الاقتصادات الغربية.

ومنذ النصف الثاني من عام 2010، أبدت صناعة الإعلام في دول مجلس التعاون الخليجي مؤشرات إيجابية، وتقوم الشركات في المنطقة حالياً برفع ميزانياتها المخصصة للإنفاق الإعلاني في ظل بوادر التعافي في العديد من الاقتصادات حول العالم.

وفي عام 2012، بلغ الانفاق الإعلاني في دول مجلس التعاون الخليجي 5.8 مليارات دولار بنمو نسبته 5 في المئة مقارنة بعام 2011، وتستحوذ الإمارات على أعلى نسبة من الإنفاق الإعلاني في المنطقة «33 في المئة »، وتليها السعودية بنسبة 30 في المئة، ثم الكويت بنسبة 20 في المئة.

كما تتطرق الدراسة إلى التغيرات المتسارعة في سوق صناعة الإعلام بسبب التقدم التكنولوجي الكبير والتغيير في سلوك المستهلك، حيث يشهد الإعلام الرقمي نمواً في تأثيره وفاعليته، ويستحوذ حالياً 18 في المئة من الإنفاق الإعلاني في العالم والذي يتوقع له أن ينمو بنسبة 14 في المئة بحلول عام 2014.

إلا أن الإعلام المطبوع مازال يستأثر على 71 في المئة من إجمالي الإنفاق الإعلاني في دول مجلس التعاون الخليجي.

ومازال الإعلام الرقمي في المنطقة في طور المراحل المبكرة، إلا أنه يشهد نمواً نشط، حيث تشهد الشبكات والمواقع الإلكترونية للتواصل الاجتماعي ارتفاعاً في عدد المستخدمين في المنطقة، ويستحوذ موقع فيسبوك «Facebook» على أكبر نسبة مستخدمين في دول مجلس التعاون الخليجي «40 في المئة في الإمارات، و35 في المئة في الكويت»، ويليه موقعي التواصل الاجتماعي لينكد إن«Linkedin» وتويتر«Twitter».

وتشهد الكويت أعلى نسبة مستخدمين لموقع تويتر في العالم العربي «13 في المئة »، مقارنة بنسبة 3 في المئة في كل من قطر والسعودية والإمارات.

وعلى الصعيد العالمي، يعاني الإعلام المطبوع من تراجع أرقام التوزيع، خصوصا في الولايات المتحدة وأوربا، وفي عام 2011 تراجع توزيع الصحف في أمريكا الشمالية بنسبة 4.3 في المئة، وتراجع في أوربا بنسبة 3.4 في المئة.

وفي المقابل، شهد توزيع الصحف في منطقة الشرق وشمال أفريقيا أكبر نمواً في العالم بنسبة 4.8 في المئة، بينما شهد توزيع الصحف في آسيا نمواً بنسبة 3.5 في المئة.

كما تدفع التغيرات في سلوك مستهلكي الإعلام الإنفاق الإعلاني تجاه الإعلام الرقمي عوضا عن الإعلام التقليدي.

وفي دول مجلس التعاون الخليجي، مازال الإعلام المطبوع يحظى بثقة المستهلكين أكثر من وسائل الإعلام الأخرى، ولذلك شهد معدل نمو سنوي مركب بنسبة 3.5 في المئة خلال الفترة من عام 2007 إلى عام 2011، إلا أن القراء يتحولون تدريجياً إلى الإعلام الرقمي.

وبالنسبة للتلفزيون، مازالت القنوات المجانية تستحوذ على النصيب الأكبر من السوق في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا.

وبلغ دخل الإعلانات التلفزيونية في دول مجلس التعاون الخليجي 693 مليون دولا، وهو ما يشكل 14 في المئة من إجمالي الدخل من الإعلانات في المنطقة عام 2012.

ومن المتوقع أن تشهد صناعة الإعلام في دول مجلس التعاون الخليجي آفاق مستقبلية أرحب، نظراً إلى انخفاض معدلات الأمية، والتركيبة السكانية الشابة، وارتفاع دخل الأفراد، فضلا عن التطور التكنولوجي المتسارع.

شعار «المركز»

10 آلاف ريال راتب السعوديات العاملات في القطاع الصناعي

مراقبون: سياسة الحكومة في احتساب نسب التوطين دفعت ملاك المصانع لرفع الأجور بالسعودية

قال مراقبون في القطاع الصناعي، إن سياسة وزارة العمل السعودية في احتساب نسب السعودة دفعت ملاك المصانع إلى رفع رواتب العاملات السعوديات في القطاع الصناعي، عبر تأنيث بعض القطاعات الإدارية وخطوط الإنتاج للصناعات الخفيفة.

وأضافوا في حديثهم لصحيفة الاقتصادية السعودية، أنه رغم عدم إلزام القطاع الصناعي بالتأنيث، إلا أن تشغيل السعوديات يأتي من منطلق فتح الفرص لهن في القطاع الصناعي، وأن الرواتب قبل ذلك كان حدها الأدنى 1500 ريال، لكن تم رفعها أخيرا إلى 3 آلاف ريال، في حين قدمت بعض المصانع رواتب تصل إلى 10 آلاف ريال، ومنحت السعوديات في القطاع الصناعي ترقيات أخرى.

وقال عبد الله الصانع، عضو اللجنة الصناعية بغرفة الشرقية: إن أجور العاملات في المصانع يتبع النظام نفسه للسعوديين العاملين في القطاع الخاص، وإن الحد الأدنى للرواتب لا يقل عن ثلاثة آلاف ريال، كما أن إضافة البدلات والمميزات يعود إلى طبيعة العمل، ووفقا لنظام كل مصنع ومستواه.

وأشار إلى وجود تدرج في سلم الرواتب، إذ لدى كل مصنع كادر معين من الترقيات والبدلات وفقا لطبيعة العمل الذي تؤديه العاملات، في حين أن عمل السعوديات يكون عبر خطوط الإنتاج البسيطة وطبيعة العمل التي تتناسب مع المرأة في مجال الصناعات الخفيفة، وبالتالي لا يمكن طرح أي مميزات عدا قضية المواصلات، التي لا تزال تدور في اجتماعات اللجان لمساعدة عاملات المصانع.

واعتبر أنه رغم عدم إلزام المصانع بالتأنيث لكن توظيف المرأة السعودية يدخل ضمن نطاق السعودة، مضيفا «نحن اللجنة الصناعية نحث المصانع التي لديها خطوط إنتاج خفيفة أن تكون بالكامل للنساء».

من جهته، قال عبد العزيز السريع، نائب رئيس اللجنة الوطنية الصناعية في مجلس الغرف: إن المصانع كانت دون حد أدنى، إذ كانت الرواتب تتراوح بين 1500 و2500 ريال، ووفقا للشهادات ما بين حاملي شهادات الابتدائية والمتوسطة، أما الآن فتم رفع الحد الأدنى إلى ثلاثة آلاف ريال بعد تحرك وزارة العمل.

وذكر أن بعض الصناعات تناسب طبيعة المرأة، مثل مصانع الأدوية والنسيج ونحوها، أما بالنسبة للصناعات الثقيلة التي «تحتاج إلى جهد عضلي» فيُستبعد أن تعمل فيه، متوقعا ارتفاع نسبة تشغيل السعوديات في الصناعات الخفيفة قريبا، في ظل وجود مشكلات تعيق ذلك، كتوافر وسائل النقل، وبعد بعض المدن الصناعية عن النطاق العمراني.

وأضاف أنه يمكن استبدال ذلك بتشغيلها في القطاع الخدمي في المصانع كبديل عن مصانع أخرى، كما أن ما تم تداوله عن رفع الحد الأدنى ستلتزم كل القطاعات به، لكن في ظل مشكلة سترافق هذه المرحلة، وهي زيادة سعر المنتج أمام المستهلك بسبب زيادة التكاليف على القطاع.

أما خالد السليم، عضو اللجنة الوطنية في مجلس الغرف، وعضو غرفة تجارة وصناعة الإحساء، فذكر أنه لا يوجد راتب أقل من ثلاثة آلاف ريال في القطاع الصناعي، إذا كانت الشهادة أقل في الوظائف الدنيا، وفي الوظائف العليا يدخلن إلى سلم الجامعيات، وترتفع رواتبهن كمديرات أقسام ومسؤولات إلى عشرة آلاف ريال، خاصة في وظائف مكتبية تابعة للقطاع الصناعي في مكاتبهن.

وقال إن العاملات في خطوط الإنتاج داخل مصانع الصناعات الخفيفة لديهن مستوى دخل جيد لا يقل عن ثلاثة آلاف ريال، ويحصلن على ترقيات ورواتب إضافية، سواء في المكاتب أو داخل خطوط الإنتاج، ويدخلن في سلم الكادر الجامعي.

سعوديات داخل أحد المصانع في الدمام

«الفوزان»: إطلاق شركة «نايس» باستثمار 100 مليون ريال

قال عبد الله الفوزان رئيس مجلس إدارة مجموعة الفوزان القابضة إن المجموعة أطلقت شركة «نايس» باستثمار يصل إلى 100 مليون ريال.

وبين أن الشركة افتتحت الفرع الأول في الخبر، وتعمل حاليا على إنشاء مبنى الإدارة المكون من 12 طابقا، مشيرا إلى أن الشركة تخطط لافتتاح 16 فرعا خلال الثلاث سنوات القادمة.

وأوضح الفوزان - حسبما أوردت صحيفة «اليوم السعودية»- أن فكرة «نايس» مثل فكرة «اكسترا المتحدة للالكترونيات» ولكن معارضها سوف تتخصص في إكسسوارات 5 أنواع مما يحتاجه المنزل وهي المطبخ وغرفة النوم وطاولة الطعام والصالون العائلي ودورات المياه.

وأضاف أن المجموعة تستهدف من إنشاء هذه المعارض الطبقة المتوسطة التي تشكل غالبية المجتمع، مبينا أن المجموعة لديها أيضا ما يناسب الطبقات الأخرى.

وبخصوص إدراج هذه الشركة في السوق، قال إنه لا يفضل إدراج الشركة في طور التأسيس والانطلاق لارتفاع نسبة المخاطرة ولا يفضل إدراجها بعد أن تصبح شركة هرمة وتبدأ أرباحها تقل، لكن يفضل الإدراج في بداية مراحل النمو وجني الأرباح، متوقعا تحقيق الشركة نموا لا يقل عن 15 في المئة ولمدة ثلاث سنوات على الأقل.

الجدير بالذكر، أن مجموعة الفوزان القابضة، تمتلك أكثر من 45 في المئة من شركة المتحدة للالكترونيات «اكسترا» المتخصصة ببيع الأجهزة الإلكترونية والمنزلية بالتجزئة.

شركة علي الغانم تقدم عرضاً خاصاً على BMW

في إطار سعيها الدائم لتوفير الأفضل لعملائها، وبناءً على الطلب والشعبية المتزايدة لسيارة BMW الفئة الخامسة، أطلقت شركة علي الغانم وأولاده للسيارات، الوكيل الحصري لمجموعة BMW في الكويت عرضا خاصا على سيارات BMW الفئة الخامسة.

سيُمكّن هذا العرض الخاص العملاء من التمتع بتجربة تملك مريحة وخالية من المتاعب، حيث سيقدم الوكيل الحصري لمجموعة BMW في الكويت لعملائه ممن يقتنون سيارة BMW الفئة الخامسة.خدمة مجانية لمدة خمس سنوات أو 150.000 كلم «أيهما يأتي أولا» وكفالة مجانيّة لأربع سنوات، أو 84.000 كلم «أيهما يأتي أولا»، علاوة على ذلك، ستغطي الشركة كافة تكاليف التسجيل، مما يعطي العملاء بداية سهلة وخالية من العناء لامتلاك سيارة BMW.

تؤكد هذه العروض الحصرية على إلتزام شركة علي الغانم وأولاده للسيارات بتوفير قيمة إضافية لعملائها من خلال خفض تكاليف إقتناء أحد طرازات مجموعة BMW الأكثر رواجاً، ويمنح العملاء راحة البال من لحظة شرائهم للسيارة، ولمدة خمس سنوات تغطي كافة الخدمات.

وتعليقاً على هذا العرض، قال يوسف القطامي، مدير عام شركة علي الغانم وأولاده للسيارات: «لا تنفك شعبية سيارة BMW الفئة الخامسة من الإزدياد هنا في الكويت، ففي الأشهر الخمس الأولى من هذا العام حققت مبيعاتها زيادة وصلت إلى 23 في المئة مقارنة بالفترة نفسها من عام 2012. تجسّد هذه السيارة ذروة التصميم الجميل ومتعة القيادة القصوى في فئة السيارات الفاخرة. فبتصميمها الرياضي والأنيق في آن واحد، وراحتها التي لا تضاهى، ومعايير الكفاءة الأعلى ضمن فئتها، فإنها على الدوام أحد أكثر السيارات شعبية بين عملائنا.»

وأضاف: «يسرنا أن نقدّم لعملائنا فرصة الملكية الفريدة هذه، وإننا على ثقة بأنّ سيارة الفئة الخامسة ستظل رائدة في فئتها، وأن هذا العرض سيضيف فصلاً جديداً على حكاية نجاح هذا الطراز هنا في الكويت.»

تتمتع سيارة الفئة الخامسة بأطول قاعدة عجلات ضمن فئتها، وغطاء محرّك طويل وأنيق، ومسافات قصيرة بعد العجلات الأمامية والخلفية، فيما يحاكي منحنى سقفها خطوط السيارة الكوبيه. أما المقصورة، فتتغنى بتصميم عصري مع خطوط ملفتة تعطينا انطباعاً بالرحابة والتناسق. ولم ينسَ المصمّمون اعتماد أفخر المواد وأعلى مستويات المهارة الحرفية لتنال مقصورة غاية في الرفاهية.

BMW الفئة الخامسة

من سوبر براند

«دو» تفوز بلقب العلامة التجارية لهذا العام

جانب من التكريم

أقامت منظمة سوبربراندز حفلاً لتكريم أفضل العلامات التجارية المرموقة بدولة الإمارات العربية المتحدة، حيث منحت منظمة سوبربراندز خلال الحفل لقب العلامة التجارية لهذا العام إلى دو.

كما منح لقب سوبربراند أو العلامة التجارية الفائقة إلى اثنين وخمسين علامة تجارية رائدة معروفة بدولة الإمارات العربية المتحدة. وقد حضرَ الحدث الذي يُعرف عالمياً باسم أوسكار العلامات التجارية نخبة من أهم رجال الأعمال في الدولة والمديرين التنفيذيين المختصين بالعلامات التجارية وشؤون التسويق. كما شهد الحفل أيضا كشف النقاب عن كتاب سوبربراندز الطبعة التاسعة الذي يقدّم نبذة موجزة عن أهم العلامات التجارية بدولة الإمارات العربية المتحدة والتي حصلت على لقب سوبربراند سابقاً.

وفي كلمته أمام الحضور، أكد مايك إنجليش، مدير منظمة سوبربراندز الشرق الأوسط على أهمية المناسبة قائلا: يمثل هذا الحدث احتفالا حقيقياً بأهم العلامات التجارية الفائقة والمرموقة بدولة الإمارات العربية المتحدة. ويسرُنا أن نعلنَ عن حصول «دو» على لقب العلامة التجارية لهذا العام بعد أن حصدت أعلى النقاط بين العلامات التجارية المرموقة المتنافسة.

وأضاف إنجليش «منذ بدايتها ودو تعمل جاهدة على توسيع وتطوير خططها وأعمالها في مجال الاتصالات والذي يعتبر مجالاً رائداً وأساساً من أسس الاقتصاد والتغيير الإجتماعي.

وعلى مدار العام الماضي كانت دو قد أطلقت العديد من الحملات الترويجية الناجحة في الإمارات والتي تنوعت بدءاً من الحملات الترويجية الشاملة وصولاً إلى الحفلات الموسيقية الضخمة والتي ضمت أكبر الأسماء في عالم الموسيقى.

متحدثا عن الحفل، أعرب مايك إنجليش مدير سوبربراندز الشرق الأوسط عن سروره بإقامة حفل سوبربراندز التاسع للإحتفاء بأقوى وأبرز العلامات التجارية في دولة الإمارات العربية المتحدة وأهم العلامات التجارية في العالم. وأضاف: «إن عملية ترشيح العلامة التجارية كعلامة تجارية ممتازة سوبربراند لهذا العام تمت عن طريق مجلس سوبربراندز وعن طريق التصويت عبر الانترنت مما أضفى مصداقية على عملية التصويت الذي شارك به أكثر من 3000 شخصية من الشخصيات المرموقة.

42 مليار جنيه قيمة التسويق بين مصر و«داماك» الإماراتية

شعار داماك

كشف المحامي العام الأول لنيابات الأموال العامة العليا في مصر المستشار مصطفى الحسيني أن إجمالي مبالغ التسوية المالية التي وافق عليها المستشار طلعت عبدالله النائب العام لرجل الأعمال الإماراتي حسين سجواني نحو 42 مليار جنيه. وبحسب تصريحات المستشار الحسيني فقد توزع هذا المبلغ بواقع 7 مليارات جنيه، تمثل قيمة الأراضي والأقساط التي تنازل عنها رجل الأعمال في مناطق جمشة بالغردقة والتجمع الخامس بالقاهرة الجديدة و100 فدان اشتراها للاستثمار الزراعي بالجيزة وحولها للاستثمار العقاري.

وأضاف أن 35 مليار جنيه المتبقية تتمثل في قيمة مبلغ التعويض الذي طالب به رجل الأعمال حسين سجواني من خلال قضية التحكيم التي رفعها منذ ثلاثة أشهر أمام معهد واشنطن للتحكيم الدولي حيث طالب بتعويض قدره 5 مليارات دولار وبناء على التصالح مع رجل الأعمال تم منع تحميل الدولة عبء سداد المبلغ.

ويقوم حالياً مجلس الوزراء بتسلم محاضر تسليم الأرض التي تنازل عنها رجل الأعمال الإماراتي للدولة، وكذلك تسلم المبالغ المالية التي سددها رجل الأعمال قيمة الأقساط المسددة عن تلك الأراضي وذلك لتمويل المبالغ المالية للخزانة العامة للدولة ووزارة المالية.

وبناء على التسوية قرر النائب العام إيقاف تنفيذ الحكم الصادر ضد حسين سجواني بالسجن 5 سنوات في قضية أرض جمشة ورفع التحفظ عن أمواله ورفع اسمه من قوائم ترقب الوصول.

شارك في دراسة التسوية كل من المستشارين حامد راشد وعماد عبدالله والدكتور محمد أيوب المحامون العامون لنيابة الأموال العامة العليا.

الناتج المحلي الإجمالي ينخفض في منطقة اليورو والاتحاد الأوروبي

بروكسل - «كونا»: انخفض الناتج المحلي الاجمالي في منطقة اليورو بنسبة 0.2 في المئة وفي دول الاتحاد الاوروبي بنسبة 0.1 في المئة خلال الربع الاول من العام الحالي مقارنة بالربع الاخير من العام الماضي.

وذكرت أرقام نشرها مكتب الاحصاءات الأوروبي «يوروستات» امس ان معدلات النمو خلال الربع الاخير من عام 2012 سجلت نسبة 0.6 في المئة سلبي في دول منطقة اليورو ونسبة 0.5 في المئة سلبي في دول الاتحاد الاوروبي.

ومقارنة بنفس الربع من العام الماضي يكون الناتج المحلي الاجمالي انخفض في الربع الأول من العام الحالي بواقع 1.1 في المئة في منطقة اليورو وبنسبة 0.7 في المئة في الاتحاد الاوروبي.